أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقدير موقف

لبنان يجتاز الانتخابات ليدخل «المجهول»

استحقاقات وأزمات أكبر من البرلمان

د. جهاد الملاح

باحث في الشأن اللبناني والعربي

أيار / مايو 2022

www.dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2022

info@dimensionscenter.net

تمهيد

اجتاز لبنان استحقاق الانتخابات النيابية، لينتقل إلى مرحلة حسّاسة، تكثر فيها الاستحقاقات الدستورية والسياسية، التي تترافق مع الحاجة الماسّة إلى البَدْء في تنفيذ خطة إنقاذ اقتصادية ومالية لمواجهة الانهيار المتواصل وغير المسبوق، الذي تشهده البلاد منذ نحو السنتين، والذي انعكس بشكل كبير على الوضع المعيشي للمواطنين.

ونتج عن الانتخابات التشريعية، التي جرت يوم الأحد في 15 أيار/مايو، برلمان جديد، يتألف من 128 نائباً لولاية من أربع سنوات، موزعين على الطوائف والمذاهب [1]، وذلك استناداً إلى قانون انتخاب مُركّب ومُعقّد يعتمد على النسبية مع ما يُطلق عليه «الصوت التفضيلي»، وهو قانون كان قد وُضع قبل الانتخابات الماضية في عام 2018، واعتُمِد لأول مرة في تلك الانتخابات.[2]

هذا القانون الانتخابي، الذي يمكن أن يُختصر الحديث عنه بأنه «غريب الأطوار»، حيث تمّ وضعه وابتكار تعقيداته في الترشيح والتصويت وآليات الفوز، قياساً على مصلحة عدد من السياسيين والقُوَى السياسية [3]، انعكس على شكل التحالُفات التي سبقت الانتخابات، كما انعكس على النتائج، علماً أنه في إطار هذا القانون نجح نواب بعدد قليل من الأصوات، بلغ عند أحدهم 79 صوتاً (جميل عبود، المرشح عن الطائفة الأرثوذكسية في مدينة طرابلس شمال لبنان) بينما سقط مَن نال عن المقعد نفسه 2294 صوتاً.[4]

ويُذكر أن ثلاثة آخرين وصلوا إلى البرلمان بأقل من 500 صوت لكل منهم، وهم: سينتيا زرازير التي فازت بـ 486 صوتاً عن مقعد الأقليات في بيروت، وفراس السلوم الذي فاز بمقعد الطائفة العلوية في طرابلس بـ370 صوتاً، وأحمد رستم الذي فاز عن مقعد الطائفة العلوية في عكار بـ 324 صوتاً.

وسيطر على المعركة الانتخابية، التي تنافس فيها 718 مرشحاً موزعون على 103 لوائح، عنوانان أساسيان، الأول يتمثل بـ«مواجهة حزب الله» مقابل «دعم المقاومة»، والثاني بـ«مواجه السلطة الفاسدة» من قِبل «التغييريين» مقابل سعي القُوَى التقليدية إلى الحفاظ على مكانتها.

(1) يتألف مجلس النواب اللبناني من 128 نائباً موزعين على الشكل التالي: 64 نائباً مسلماً و64 نائباً مسيحياً. النواب المسلمون موزعون بدورهم على الشكل التالي: 27 نائباً شيعياً، و27 نائباً سُنيّاً، و8 نواب دروز، ونائبان علويان، فيما يتوزع النواب المسيحيون على الشكل التالي: 34 نائباً مارونياً، و14 نائباً للروم الأرثوذكس، و8 نواب للروم الكاثوليك، و5 نواب للأرمن الأرثوذكس، ونائب للأرمن الكاثوليك، ونائب للإنجيليين، ونائب للأقليات.

(2) استناداً إلى هذا القانون، تمّ تقسيم لبنان إلى 15 دائرة انتخابية كبرى، والتي قُسمت بدورها إلى دوائر صغرى (أقضية)، حيث خُصّص لكل دائرة عدد من المقاعد، يتراوح بين 3 و13. وبحسب القانون، يقترع كل لبناني بلغ 21 عاماً (ما عدا العسكريين وفئة من المحكومين)، للائحة معينة، ولمرشح واحد في اللائحة نفسها (أي يختار اللائحة ومرشحاً ضِمن اللائحة وهو ما يسمى بالصوت التفضيلي).

(3) بعض السياسيين يدافعون عن هذا القانون، معتبرين أنه القانون الأصلح لبلد مثل لبنان، حيث يضمن برأيهم، تمثيل الطوائف المختلفة.

(4) سقط المنافس، على الرغم من أنه نال عدداً أكبر من الأصوات، كون اللائحة التي ينتمي إليها، لم تحصل على «حاصل انتخابي» إضافي (أي مقعد إضافي)، وهو رقم ينتج عن قسمة عدد المقترعين على عدد مقاعد الدائرة.

وانخفضت نسبة الاقتراع من 49,7% في انتخابات 2018 إلى 41,1% هذا العام [5]، وهو أمر كان متوقعاً نظراً للإحباط الذي تعيشه البلاد جرّاء الأوضاع المعيشية الصعبة، علماً أنه من الصعب أن تصل نسبة الاقتراع في بلد مثل لبنان إلى أرقام مرتفعة، وذلك لسبب أساسي، غير موضوع الإحباط، وهو أن جزءاً كبير من الشعب اللبناني يعيش في الخارج، كما أن مئات الآلاف غادروا البلاد في السنتين الأخيرتين، فيما لم يكن اقتراع المغتربين كبيراً نسبة إلى عددهم الفعلي.[6]

أهمية هذه الانتخابات أنها تأتي في وقت يمرّ فيه لبنان بظروف اقتصادية غير مسبوقة، حيث شهدت البلاد في السنتين الأخيرتين، انهياراً كبيراً في مختلف القطاعات، يقوده انهيار في الليرة اللبنانية، التي خسرت أكثر من 90% من قيمتها مقابل الدولار، ما أحدث غلاءً كبيراً لمختلف السلع، مع تسجيل ظاهرة لافتة، وهي أن عدداً من التطبيقات تتحكّم بسعر الدولار في السوق السوداء، وبشكل اعتباطي، إذ قد يتغير هذا السعر كل دقيقة وفي النهار والليل، وهو غير مرتبط بشبكة واضحة من العرض والطلب.

(5) دُعي نحو 3,9 مليون ناخب للإدلاء بأصواتهم بينهم نحو 225 ألف ناخب في الخارج.

(6) بناء على تسجيل مسبق لأسمائهم، دُعي نحو 225 ألف لبناني في الخارج للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات النيابية (مقابل 92 ألفاً في انتخابات 2018)، على مرحلتين: المرحلة الأولى (الجمعة في 6 أيار/ مايو) جرت في تسع دول عربية إضافة إلى إيران، فيما جرت المرحلة الثانية (الأحد في 8 أيار/ مايو) في 48 دولة إضافة إلى الإمارات. وقد بلغت نسبة الاقتراع في الخارج نحو 60%.

جدل قُبيل الانتخابات

سبق الانتخاباتِ جدلٌ كبيرٌ وعلى أكثر من صعيد، بشكل خاص حول إجراء الانتخابات من عدمه، على وقع مخاوف محلية ودولية من مغبّة عدم إجرائها، لأسباب عدة، من بينها الأمنية واللوجستية والتقنية، ومن بينها السياسية، علماً أن تلك المخاوف كانت مدعومة أولاً بتجربة سابقة تتمثل بالمجلس المنتخب عام 2009، والذي مدّد لنفسه حتى عام 2018، وثانياً بفكرة مفادها أن القوى السياسية في لبنان قد تفعل أيّ شيء لـ«تطيير» الانتخابات عندما ترغب بذلك.

حصل جدل آخر وتمحور حول انتخاب المغتربين، حيث اتهم حزب «القوات اللبنانية» وزير الخارجية عبدالله بو حبيب (من حصة «التيار الوطني الحرّ») بوضع عراقيل أمام المغتربين، من خلال تخصيص مراكز تصويت بعيدة عن سكنهم، مع أن هناك مراكز أخرى قريبة منهم. وطرح نواب «القوات» الثقة بوزير الخارجية في مجلس النواب، لكن الجلسة لم تُعقد بسبب غياب النصاب، علماً أنه جرى تبادُل اتهامات وتراشُق كلامي عالي النبرة بين رئيس «التيار الوطني الحرّ» جبران باسيل (صهر رئيس الجمهورية ميشال عون) و«القوات اللبنانية» على خلفية هذا الموضوع.

من ناحية أخرى، طالب بعض السياسيين في لبنان، وعلى رأسهم باسيل، بحصر أصوات المغتربين بستة مقاعد جديدة، بدلاً من تصويتهم على كل مقاعد مجلس النواب (أي زيادة ستة مقاعد للمغتربين على المقاعد الـ128)، لكن هذا الأمر سقط في المجلس الدستوري، وبالتالي انتخب المغتربون، كلّ بحسب مكان قيده في لبنان.

إلى ذلك، حصل جدل قُبيل الانتخابات يتعلق بما يُطلق عليه الـ«ميغا سنتر»، وهو عبارة عن مركز كبير للاقتراع يمكّن الناخبين من الاقتراع على اللوائح والمرشحين، كلّ بحسب مكان قيده، وذلك في مكان سكنه عَبْر البطاقة الإلكترونية الممغنطة [7]، وبالتالي يجنب ذلك المواطنين الانتقال إلى مسقط رأسهم للاقتراع. ولكن هذا الأمر لم يجد طريقه إلى التنفيذ بسبب اعتراض عدد من القُوَى السياسية، فضلاً عن أنه يتطلب مالاً لتنفيذه ويحتاج إلى وقت، فيما أعلن وزير الداخلية بسام مولوي أن قانون الانتخاب لم ينصّ على إنشاء مراكز «ميغا سنتر»، ويجب تعديل القانون لإنشاء هذه المراكز.

ويُضاف إلى كل ذلك في طبيعة الحال الجدل الذي أحدثه إعلان رئيس «تيار المستقبل» رئيس الحكومة السابق سعد الحريري الذي يقيم حالياً في دولة الإمارات، مقاطعة الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً [8]، إذ فتح هذا الأمرُ، الذي شكل صدمة خلطت الأوراق في الشارع السنّي، البابَ أمام نقاشات كثيرة حول مشاركة السنّة في الانتخابات من عدمها، وعلى أي مستوى تكون هذه المشاركة في حال تمّت (هل بالتصويت أو بالترشح والتصويت؟)، ومَن سيرث «تيار المستقبل» في الطائفة السنّية وعلى المستوى الوطني، خصوصاً أن آل الحريري يمثلون -منذ أيام رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري- غالبيةَ السنّة في لبنان.

(7) جرى الحديث عن تجهيز 9 مراكز «ميغا سنتر»: 3 في جبل لبنان، و2 في بيروت، و3 في كل من صيدا وزحلة وطرابلس.

(8) أعلن الحريري في 24 كانون الثاني/ يناير الماضي، «تعليق» نشاطه في الحياة السياسية وعزوفه و «تيار المستقبل» الذي يتزعمه، عن المشاركة في الانتخابات. وقال في هذا الصدد: «لا مجال لأي فرصة إيجابية للبنان في ظل النفوذ الإيراني والتخبّط الدولي، والانقسام الوطني واستِعار الطائفية واهْتِراء الدولة».

جدل رافق الانتخابات

في النهاية، حصلت الانتخابات التشريعية في موعدها الدستوري، بعد أربع سنوات من انتخابات 2018، وقد رافق إصدارَ النتائج جدلٌ سياسي وإعلامي وشعبي، امتدّ على مرحلتين:

- المرحلة الأولى بدأت بعد إقفال صناديق الاقتراع وقبل صدور النتائج النهائية الرسمية، حيث بدأت تصدر النتائج عن الماكينات الخاصة بالقُوَى المرشحة، وبشكل خاص القوى السياسية، التي كانت تجمع المعطيات والأرقام من خلال مندوبيها الموجودين في مراكز فرز الأصوات.

  واستمر الجدل مع استمرار الفرز، حيث كانت النسب التي حصل عليها المرشحون، تتغيّر مع زيادة عدد الصناديق المفرزة. ومع أن هذا الجدل كان قائماً في مختلف الدوائر، إلا أنه كان بارزاً بشكل خاص في مكانين:

- الدوائر التي تتنافس فيها القوتان المسيحيتان الأساسيتان، أي «التيار الوطني الحرّ» بزعامة باسيل (وهو تيار رئيس الجمهورية)، وحزب «القوات اللبنانية» بزعامة سمير جعجع. وقد غذت حماوة المعركة هذا الجدل، حيث سعى «التيار الوطني» إلى الحفاظ على حصته أو زيادتها (كان يملك الكتلة الأكبر في البرلمان السابق بـ29 مقعداً)، فيما كانت التقديرات تشير إلى أن حزب «القوات» يتجه إلى زيادة حصته (كان يملك كتلة من 15 نائباً).
- الدوائر التي تُعتبر مركز ثِقَل الثنائي الشيعي، في الجنوب والبقاع، حيث كان خصوم «الثنائي» يتطلعون إلى إحداث خرق في لوائحه.

- المرحلة الثانية أتت بعد إعلان النتائج الرسمية، حيث بدأ توزيع المقاعد على الكتل وعلى المستقلين، فيما تركز الجدل في هذه المرحلة على ما يلي:

- حصل تضارُب في المعلومات حول انتماء عدد من الناجحين، الذين لا ينتمون في الأساس إلى قُوى معينة، بل كانوا مجرد حلفاء معها.
- أحدث بعض الناجحين مفاجآت بإظهار انتمائهم إلى فريق دون آخر.
- ظهر أن بعض الذين وُضعوا في خانة المستقلين ليسوا فعلياً مستقلين بل يؤيدون قُوى سياسية بطريقة أو بأخرى.

خُروقات

في طبيعة الحال، وكما في كل انتخابات في لبنان، حدثت خُروقات على أكثر من مستوى. وبينما حاولت الحكومة التقليل من أهمية هذه الخروقات، تحدث التقرير الأولي لجمعية «لادي» (الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات) عن مخالفات تتلخّص في ما يلي:[9]

- قالت الجمعية: «إذا كانت السلطة السياسية والجهة المعنية بتنظيم الانتخابات وإدارتها اعتبرت أن مجرد حصول هذه الانتخابات هو إنجاز بحدّ ذاته، إلا أن حجم الانتهاكات والمخالفات التي تم توثيقها في المرحلة الأخيرة لا يعكس على الأرض صفة الإنجاز على الإطلاق».
- تحدثت الجمعية عن «تراخي وزارة الداخلية والبلديات في تطبيق القانون، من خلال عدم ردع الاعتداءات على مراقبيها، فضلاً عن الاعتداءات على المرشحين واللوائح»، مشيرة إلى أنها طالبت وزارة الداخلية أكثر من مرة بـ«تأمين سلامة مراقبيها، وكذلك سلامة الناخبين والمندوبين، وخصوصاً في الحالات التي تطوّر فيها الأمر إلى إشكالات أمنية»، ولكن «من دون أن تلقى التجاوُب المناسب».
- سجّلت الجمعية على امتداد اليوم الانتخابي، «مخالفات فاضحة لسرية الاقتراع في معظم الدوائر، مع تسجيل دعاية انتخابية مكثفة، وضغوط على الناخبين، الذين لاحقهم مندوبو العديد من الأحزاب منذ لحظة وصولهم إلى مراكز الاقتراع، وقاموا بتوجيههم»، كما سجّلت «مئات من حالات المرافقة إلى خلف العازل، إضافة إلى خُروقات فاضحة للصمت الانتخابي».
- خلال الفرز في أقلام الاقتراع، «استمرت المخالفات على نطاق واسع، مع تدخُّل المندوبين بشكل فاضح في العملية، وقد انتشرت فيديوهات تُوثّق بعض الممارسات المثيرة للجدل، والتي يمكن أن تشكل مادة للطعن بالانتخابات، في ظل فوضى عارمة سُجلت، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي في بعض المراكز رغم الوعود المسبقة من جانب السلطات المعنيّة بتأمين التيار من دون انقطاع طيلة فترة الليل».

(9) «تقرير 'لادي' الأولي حول الانتخابات العامة في لبنان»، جمعية «لادي» (LADE)، 2022/05/16: bit.ly/39GkbAA

النتائج الرسمية

على الرغم من أن النتائج الرسمية قد صدرت، إلا أن الضبابية لا تزال تحيط بالحجم الفعلي لكل من الفريقين، اللذين كانا يُسمّيان سابقاً بفريق 8 آذار (حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحرّ والمتحالفين معه هذه القوى) وفريق 14 آذار (القوات اللبنانية والكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي والمتحالفين مع هذه القُوَى)، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية، تتمثل في الآتي:

- مع نجاح عدد ممن أُطلق عليهم «التغييريون»، في حصد عدد من المقاعد، وعلى الرغم من حديث البعض من هؤلاء عن الاتجاه نحو تشكيل تكتّل نيابي مستقلّ، هناك بوادر لانضمام البعض منهم إلى أحد المحورين الرئيسيين في البلاد، إنْ كان ليس بشكل دائم، فبحَسَبِ القضايا المختلفة، وبحَسَبِ الاستحقاقات التي تحتاج إلى تصويت في مجلس النواب.
- كذلك، على الرغم من نجاح عدد ممن أُطلق عليهم «المستقلون»، بدأ يظهر أن البعض منهم يميل إلى أحد المحورين الرئيسيين.
- مما لا شك فيه أن خروج «تيار المستقبل» بشكل رسمي من العملية الانتخابية، حرم قُوى 14 آذار من مكون أساسي، لكِنْ يُرجّح أن يصطفّ القريبون من «المستقبل»، الذين فازوا في الانتخابات، مع «14 آذار».

وبحسب صحيفة «النهار» اللبنانية، حصل كل من «التيار الوطني الحرّ» وحزب «القوات اللبنانية» على 18 مقعداً، فيما حصل «حزب الله» على 13 مقعداً [10]، و«حركة أمل» على 15 مقعداً، و«الحزب التقدمي الاشتراكي» على 8 مقاعد، وما أطلق عليهم «قدامى تيار المستقبل» [11] على 9 مقاعد، وحزب «الكتائب» على 4 مقاعد، وحلفاء «حزب الله» على 7 مقاعد.

(10) أصبح معروفاً أن «حزب الله» يتنازل عن أصوات لمصلحة حلفائه وإنْ على حساب حصته النيابية، علماً أنه حصد أكبر عدد من الأصوات التفضيلية في لبنان (أعلنت وسائل الإعلام التابعة له أنه حصل على نحو 355 ألف صوت).

(11) تعبير «القدامى» لا يعني أنهم خرجوا من «تيار المستقبل»، بل أنهم ترشحوا كمستقلين بعد أن قاطع التيار الانتخابات.

التوزُّع الأوليّ للكتل السياسية في مجلس النواب

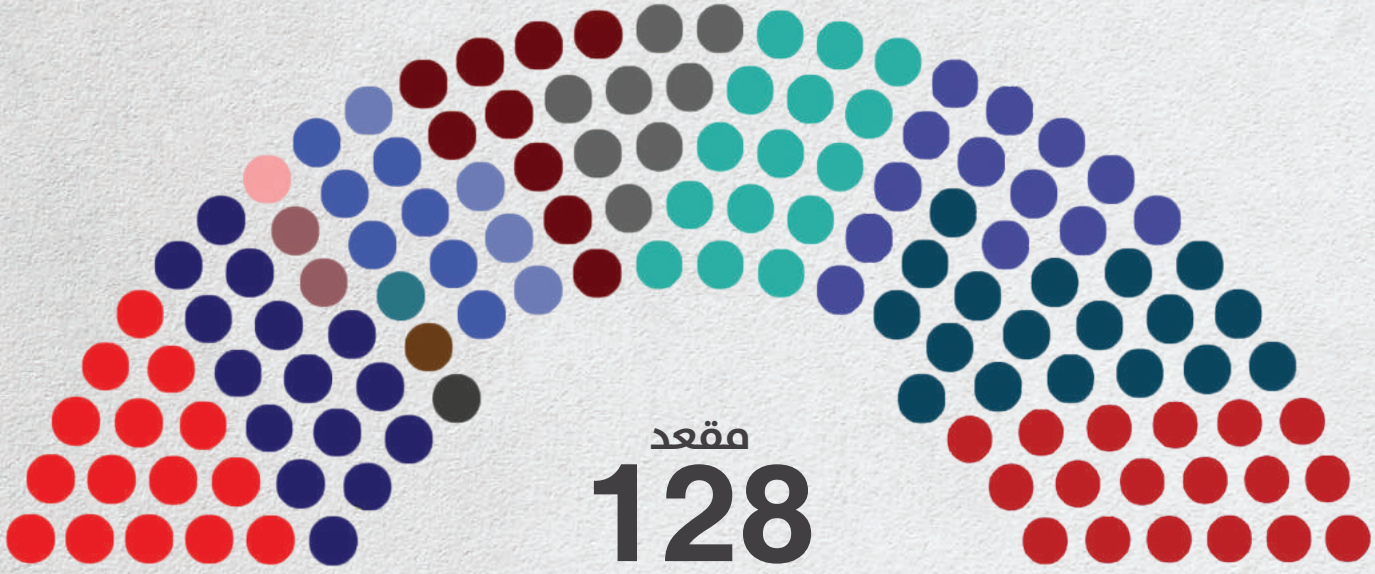

- التيار الوطني الحر — 18 مقعد
- حزب القوات اللبنانية — 18 مقعد
- حزب الله — 13 مقعد
- حركة أمل — 15 مقعد
- الحزب التقدمي الاشتراكي — 8 مقعد
- قدامى تيار المستقبل — 9 مقعد
- حزب الكتائب — 4 مقعد
- المجتمع المدني (التغييريون) — 15 مقعد
- حلفاء حزب الله — 7 مقعد
- حزب الوطنيين الأحرار — 1 مقعد
- الجماعة الإسلاميـة — 1 مقعد
- حزب الطاشناق — 1 مقعد
- تيار المردة — 1 مقعد
- أشرف ريفي — 2 مقعد
- المستقلون — 15 مقعد

إلا أن الضبابية التي تحيط بنتائج الانتخابات زادت مع إعلان باسيل السبت في 21 أيار/ مايو أن تكتّل «التيار الوطني الحرّ» يضمّ 21 نائباً، فيما أعلن أن هذا التكتل سيرتفع إلى 23 نائباً بعد بتّ القضاء بالطعون التي سيتمّ تقديمها (تحدث عن شراء أصوات من قِبل الخصوم).

علامات بارزة

سجّلت الانتخابات في لبنان علامات بارزة، من شأنها أن تؤثر على المشهد المقبل في البلاد، وإنْ بدرجات متفاوتة بحَسَبِ القضايا المختلفة. وتتمثل أبرز هذه العلامات في ما يلي:

أولاً، نجح «التغييريون» الذين يواجهون الطبقة الحاكمة، وجزء منهم كان له دور أساسي في حراك «17 تشرين» أو ما يطلق عليه «ثورة 17 تشرين»، في حصد عدد من المقاعد (15 مقعداً). لكن من غير المعروف إلى أي مدى سينجح هؤلاء في تشكيل كتلة واحدة وموحّدة.

ثانياً، حصد «حزب الله»، وحليفته في ما يسمى بـ«الثنائي الشيعي»، «حركة أمل»، كل المقاعد المخصصة للشيعة في لبنان (27 مقعداً) فيما سجّل «الثنائي» خسارة على مستويين، ركز عليهما خصومه:

1- خسر مقعداً درزياً ومقعداً أرثوذكسياً في الجنوب (لمصلحة مرشحَين من المجتمع المدني)، علماً أن هذا الأمر كان متوقّعاً مع الجدل الذي أُحيط بمرشحَي «الثنائي» لهذين المقعدين. كما تمّ خرق لائحة «الثنائي» من قِبل حزب «القوات اللبنانية» في المقعد الماروني في بعلبك – الهرمل (هذا المقعد كان أيضاً لـ«القوات» في المجلس المنتهية ولايته).

2- سقط في الانتخابات عدد من حلفاء الحزب، ومن بينهم طلال أرسلان ووئام وهاب (درزيان في الجبل)، وإيلي الفرزلي (أرثوذكسي من البقاع الغربي، وكان نائباً لرئيس مجلس النواب) وفيصل كرامي (سُني من طرابلس).

ثالثاً، ظهر أن مقاطعة الحريري لم تلقَ صدى كبيراً إلا في بعض صفوف «تيار المستقبل». فردّة الفعل السُنية كانت بشكل عامّ محذرة من مغبّة الغياب عن الانتخابات، وهو ما أعلنته دار الفتوى، المرجعية السنية الأعلى في لبنان، والتي حذرت من «خطورة الامتناع» عن المشاركة في الانتخابات، بل دعت إلى الذهاب بكثافة إلى صناديق الاقتراع. لكنْ على الرغم من ذلك، سجّلت مناطق فيها عدد كبير من المقترعين السنّة، أكبر نسب تراجُع مُقارنةً بعام 2018، وتحديداً في صيدا (-16%) والمنية (-15%) وطرابلس (-10%) والضنية (-15%)[12]، إلا أن هذا التراجُع يعود كذلك إلى التراجُع العامّ في نسبة الاقتراع للأسباب التي ذُكرت سابقاً.

لكن في طبيعة الحال، خلقت الانتخابات حالة سُنيّة جديدة، تتمثل بخريطة تمثيلية متناثرة، من دون قوة أساسية أو قطب قويّ. وبحسب «الدولية للمعلومات»، حلّ مكان مقاعد «تيار المستقبل» (20 مقعداً في برلمان 2018)، قُوى عدة ومستقلون وتغييريون، على الشكل التالي:

(12) «تراجُع نسبة الاقتراع العامة»، «الدولية للمعلومات»، 2022/05/16: bit.ly/3yR9TYX

5 مقاعد للتغييريين، 5 مقاعد لمقربين من «المستقبل»، 3 مقاعد لـ«التيار الوطني الحرّ»، 3 مقاعد للمستقلين، مقعدان لـ«الجماعة الإسلامية» (الإخوان المسلمون في لبنان)، مقعد لـ«حزب الله»، مقعد لمقرّب من رئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة.[13]

وتجدر الإشارة إلى أن السنيورة سقط في الانتخابات، بعد أن كان يطرحه البعض كوريث للحريري في زعامة الشارع السني، أو على الأقلّ يُنظَر إليه كقادر على تشكيل زعامة جزئية في هذا الشارع. وجاء مكان الحريري، أي المرشح الذي نال العدد الأكبر من الأصوات في دائرة بيروت الثانية، إبراهيم منيمنة، الذي حصل على 13281 صوتاً (الحريري كان قد حصل على 20751 صوتاً في عام 2018)، علماً أن في هذه الدائرة بلغت نسبة الاقتراع نحو 41,7% (من ضمنهم الأوراق الباطلة/المُلغاة وهي 5795 ورقة)[14]، مقابل نحو 40,48% في انتخابات عام 2018.[15]

وبعد الانتخابات، أعلن الحريري في تغريدة على "تويتر"، أن لبنان أمام منعطف جديد، إذ قال: «انتهت الانتخابات ولبنان أمام منعطف جديد. الانتصار الحقيقي لدخول دم جديد إلى الحياة السياسية. قرارنا بالانسحاب كان صائباً. هزّ هياكل الخلل السياسي وهو لا يعني التخلي عن مسؤولياتنا. سنبقى حيث نحن نحمل حلم رفيق الحريري ونفتح قلوبنا وبيوتنا للناس. نسأل الله أن يحمي لبنان».

رابعاً، طغى الحديث الإعلامي بعد إقفال صناديق الاقتراع، حول نجاح حزب «القوات اللبنانية» في الحصول على عدد مقاعد أكبر مما حصل عليه خصمه اللدود في الشارع المسيحي وحليف «حزب الله»، «التيار الوطني الحرّ».

ولعل الأمر الأساسي التي تم التركيز عليه في هذا الإطار، هو عدد الأصوات التفضيلية التي حصل عليها كل من الفريقين على مستوى لبنان، حيث ركز حزب «القوات اللبنانية» -كما في عدد من التقارير الإعلامية- على حصول الأخير على أصوات تفضيلية أكبر في عدد كبير من المناطق، وبالتالي على مستوى لبنان ككل. وبحسب قناة «الجديد»، حصل «التيار الوطني» على 164599 صوتاً تفضيلياً، مقابل 133892 صوتاً تفضيلياً في انتخابات عام 2018، أي بانخفاض نحو 30 ألف صوت، فيما حصل حزب «القوات» على 202204 أصوات تفضيلية مقابل 147663 صوتاً تفضيلياً عام 2018، أي سجل ارتفاعاً بنحو 54 ألف صوت.

خامساً، صدر العديد من التقارير الإعلامية والتعليقات السياسية، التي تتحدث عن مساعدة «حزب الله» لـ«التيار الوطني الحر» في كسب عدد من المقاعد من خلال منحه أصواتاً في مناطق عدة. وهذا أمر طبيعي، كونهما حليفين، لكن التركيز كان على أنه من دون مساعدة «حزب الله» لَمَا تمكن «التيار الوطني الحر» من حصد كل مقاعده.

(13) «مَن ورث مقاعد تيار المستقبل؟»، «الدولية للمعلومات»، 2022/05/20: bit.ly/3wBeMma
(14) «تفاصيل احتساب نتائج الانتخابات لعام 2022»، وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، 2022/05/17: bit.ly/3Ns8Y5b
(15) «تفاصيل احتساب نتائج الانتخابات لعام 2018»، وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، 2018/05/11: bit.ly/3wISJdq

منعطف حاسم

مع إعلان النتائج الرسمية النهائية دخل لبنان منعطفاً حاسماً، مع استحقاقات مهمة وربما مفصلية، وتتلخص في ما يلي:

أولاً، الاستحقاق الأبرز الذي يَلِي الانتخابات يتمثل بانتخاب رئيس لمجلس النواب، المنصب الثاني في الدولة، وهو من حصة الشيعة بحَسَب العُرف. وفيما أعلنت عدد من الكتل أنها لن تنتخب رئيس «حركة أمل» نبيه بري، الذي يشغل المنصب منذ عام 1992، يُتوقّع أن تحصل مُناكَفات سياسية، وربما أزمة ميثاقية، مع غياب أيّ نائب شيعي خارج إطار «الثنائي» المؤلّف من «حزب الله» و«حركة أمل»، وبالتالي غياب أي مرشح منافس لبري.

وفي التفاصيل، وبحسب النظام الداخلي للبرلمان اللبناني، «يجتمع مجلس النواب بناءً على دعوة أكبر أعضائه سِنّاً وبرئاسته لانتخاب هيئة مكتب المجلس في أول جلسة يعقدها بعد تجديد انتخابه، وذلك في مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من بَدْء ولايته». وفي المجلس الجديد، بري (84 عاماً) هو رئيس السنّ، وبالتالي هو الذي سيدعو إلى جلسة لانتخاب رئيس المجلس.[16]

بعض المستقلين طالبوا بانتخاب رئيس مجلس نواب غير شيعي باعتبار أن الأمر هو عُرف ولا ينص عليه الدستور، لكن ذلك قُوبل باستغراب من قِبل بعض القُوى السياسية؛ إذ إنه يتطلب اتفاقاً على المداورة في الرئاسات الثلاث بين الموارنة والشيعة والسُّنة. وقد رد بري على فكرة ترشيح شخصية غير شيعية بدلاً منه، بالقول: «معنى ذلك المباشرة في تطبيق إلغاء الطائفية، وهذا ما أنادي به منذ فترة طويلة، ولذلك لا يستفزني الأمر».

في السياق، ظهرت تسريبات عن إمكانية ترشيح «التيار الوطني الحرّ» للنائب المنتخب إلياس أبو صعب إلى منصب نائب رئيس مجلس النواب، وهو ما يطرح إمكانية اتفاق التيار و«حزب الله» و«حركة أمل» على التصويت المشترك لانتخاب بري وأبو صعب.

ثانياً، استحقاق تعيين رئيس جديد للحكومة[17] (من حصة السنّة عرفاً)، ثم تشكيل الحكومة، وهما حدثان قد يُدخِلان البلدَ في أزمة جديدة لأشهر، وذلك قياساً على ما حصل خلال تشكيل الحكومات في السنوات الماضية. وبحَسَب المادة 53 من الدستور اللبناني، يُسمّي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

(16) عملاً بالمادة 44 من الدستور، ينتخب المجلس أولاً، ولمدة ولايته، الرئيس ونائب الرئيس، كلاً منهما على حِدَة، بالاقتراع السرّي، وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين، وإذا لم تتوافر هذه الغالبية في هذه الدورة وفي دورة ثانية تعقبها، تجري دورة اقتراع ثالثة يُكتفَى بنتيجتها بالغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سِنّاً يُعتبر مُنتخَباً.

(17) مع انتهاء ولاية مجلس النواب، أصبحت حكومة نجيب ميقاتي حكومة تصريف أعمال.

وبالتالي، فإن تكليف رئيس حكومة جديد يستند إلى تصويت النواب على اسم معين، وهو ما يرجح دخول البلاد في أزمة تشكيل حكومة، خصوصاً أنه ليس هناك أكثرية واضحة مع أحد الطرفين الرئيسيين، مع العلم أنه حتى عندما كانت هناك أكثرية صريحة مع قُوى 8 آذار (71 نائباً) في البرلمان المنتهية ولايته، لم يكن موضوع تكليف رئيس حكومة موضوعاً سهلاً، إذ أولاً تحكّمت فيه الخلافات داخل هذه القُوى ذاتها، وثانياً لأنه موضوع يخضع لمعطيات تتعلق بالميثاقية، أي برئيس حكومة يمثل السُّنة، وبحصص الأطراف المختلفة في الحكومة.

ثالثاً، المسار الإنقاذي الذي يجب أن تسلكه الحكومة الجديدة، بالتعاون مع مجلس النواب الذي عليه أن يُقِرّ عدداً من القوانين، وهو مسار دونه الكثير من العقبات، يبدأ باستكمال التفاوض مع صندوق النقد الدولي وتلبية مطالبه، مروراً باتخاذ خُطوات حقيقية لمكافحة الفساد وتحسين الوضع المعيشي، ولا ينتهي بإيجاد حلّ لأزمة المصارف وأموال المودعين، فضلاً عن أمور لا تقلّ أهمية، وعلى رأسها موضوعَا أزمةِ الكهرباء واستخراجِ النفط والغاز.

رابعاً، استحقاق انتخاب رئيس جديد للجمهورية (من حصة الموارنة عُرفاً)، الذي يأتي مع انتهاء ولاية رئيس الجمهورية الحالي ميشال عون في 31 تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، حيث ينصّ الدستور على التئام مجلس النواب بناءً على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد، وإذا لم يُدْعَ المجلس لهذا الغرض، فإنه «يجتمع حُكْماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس». وهذا الاستحقاق يُتوقّع أن يشهد الكثير من المناكفات السياسية، وحتى ضِمن الفريق السياسي الواحد، مع بروز اسمين رئيسيَيْن إلى الآن، وهما حليفَا «حزب الله»، رئيس «التيار الوطني الحرّ» وصهر الرئيس عون، جبران باسيل، ورئيس «تيار المردة» سليمان فرنجية.

في المحصلة، تكمن أهمية الانتخابات أنها تأتي في ظروف اقتصادية ومالية لم يشهدها لبنان من قبل، وأنه تمّ إجراؤها بعد ما أُشيع عن إمكانية تأجيلها وتمديد ولاية مجلس النواب، لكن من المُستبعَد أن تشكّل هذه الانتخابات بحدّ ذاتها منعطفاً، على الرغم من دخول بعض المستقلين وبعض نشطاء المجتمع المدني من «التغييريين» إلى البرلمان.

فإذا كان عدد مقاعد فريق «8 آذار» قد انخفض في مجلس النواب، فذلك لا يعني أنه سينعكس على المشهد العامّ، باعتبار أن العدد ليس كل شيء، إذ إنه في السابق كان هذا الفريق يملك 71 نائباً، أي الأكثرية، ولكن لم يستطع أن يحكم ولا أن يُسرّع في تشكيل الحكومات. فبالإضافة إلى الخلافات التي شهدها هذا الفريق، هناك حقيقة مفادها أن طبيعة النظام اللبناني ومقتضيات الميثاقية الطائفية، وإنْ بحدها الأدنى، تفرض معطيات وشروطاً تتخطى حجم الكتل النيابية، فيما اللعبة السياسية دائماً مفتوحة على الاحتمالات كافّة، ومن الممكن أن يتحكم فيها أحياناً أصغر فريق سياسي، إنْ كان في المؤسسات الدستورية أو في الشارع.

إلا أن المنعطف الحقيقي هو أن البلد انتهى من الانتخابات ليدخل استحقاقات دستورية مهمة قد تُحدث صدامات سياسية وربما أكثر، يرافقها انهيار اقتصادي يحتاج إلى المعالجة،[18] في ظل بلد يتأثر كثيراً بالمناخ الجيوسياسي، خصوصاً ما يتعلق بالتطوّرات على مستوى الملف النووي الإيراني، وعلى مستوى العلاقات "العربية – الإيرانية"، وفي طبيعة الحال على مستوى التطوّرات في سورية المجاورة، فضلاً عن بقاء احتمال الحرب مع إسرائيل قائماً كل يوم.

وفي أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، وحتى إنْ تشكلت حكومة سريعاً، وسعت إلى التوصل إلى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، فإن حجم الهدر المعلن والواضح شهرياً، فضلاً عن حجم الانهيار، أكبر بكثير مما يمكن الحصول عليه من صندوق النقد، بينما الشقّ الثاني من الاتفاق مع الصندوق، أي تنفيذ الإصلاحات، يبدو شِبه مستحيل في هذه المرحلة في بلد مثل لبنان، الذي يضربه الفساد حتى النخاع، ولمنظومته الحاكمة والمتحكّمة جذور وأذرع طالما دفعت اللبنانيين في الفترة الأخيرة -على سبيل الدعابة المدفوعة بالقهر- إلى القول: «لا حلّ إلا بنيزك!».

(18) استمرّت قيمة الليرة بالانهيار مقابل الدولار، فيما سار هذا الانهيار بوتيرة أسرع بعد إجراء الانتخابات، حيث تخطّى سعر الدولار الواحد 32 ألف ليرة يوم الأحد في 22 أيار/ مايو.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net